

الأمر الذي كان ولا يزال يحرّض المشائخ المتعصبين وأتباعهم الجهلة على قتل المسلمين الأحمديين المسلمين، وعلى تدمير بيوتهم وهدم مساجدهم، كما يبشّرونهم هذا القرار بتغاضي الحكومة عن جرائمهم.

وبعدها نشرت حكومته كتيباً باسم "القاديانية، خطر رهيب على الإسلام" لتبرير ما قام به هذا الدكتاتور ضد الأحمديين من إجراءات جائرة منافية لتعاليم الإسلام السمحاء وسنة نبي الرحمة ﷺ، وسمت الحكومة هذا الكتيب "البيان الأبيض"، وكان الأجدد أن يُطلق عليه "البيان الأسود" لما فيه من أضرار سخيفة لتبرير هذا القرار الفرعوني الغاشم، تسوّد وتشوه وجه الإسلام الأغرّ. ولقد قام إمام الجماعة الإسلامية الأحمدية سيدنا ميرزا طاهر أحمد - أيده الله تعالى بنصره العزيز - بالرد على هذا "البيان الأسود" محلاً ومفناً بعون الله كل أضرارهم السخيفة عذراً عذراً، في سلسلة طويلة من خطب الجمعة (ثماني عشرة خطبة)، في أوائل سنة ١٩٨٥م... ننشرها مترجمة من اللغة الأردية لفائدة القراء المنصفين، وهذه هي الخطبة السابعة عشرة منها.

لقد تشرف بترجمة هذه الخطبة الأستاذ عبد المجيد عامر وراجعها الأستاذ عبد الله أسعد عودة.

## القرار غير الشرعي وانتصار الأحمدية

خطبة الجمعة ألقاها حضرة مرزا طاهر أحمد (أيده الله) الخليفة الرابع لسيدنا الإمام المهدي والمسيح الموعود ﷺ. بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥م في مسجد "فضل" بلندن (القسطنطينية)

نقلها إلى العربية: عبد المجيد عامر \*

أصدر الدكتاتور الباكستاني الراحل الجنرال ضياء الحق في ٢٦/٤/١٩٨٤ حكماً عسكرياً غاشماً يجرم المسلمين الأحمديين في باكستان من حقّهم في إعلان دينهم الإسلام الذي يدينون به من الأعماق، أو النطق بالشهادة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، أو إلقاء تحية الإسلام، أو الصلاة على النبي ﷺ، أو رفع الأذان للصلاة، أو قراءة القرآن الكريم، أو كتابة آياته أو حيازتها، أو تسمية أنفسهم بأسماء المسلمين، إشارة أو صراحة، شفوياً أو كتابةً، أو تسمية مساجدهم مساجد!!

«تنشر أسرة التقوى ترجمة هذه الخطبة على مسؤوليتها»

\* داعية إسلامي أحمددي

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد فأعوذ بالله من الشيطان الرجيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ \* إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ \* اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ \* (آمين)

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أُبْتَغَىٰ حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ \* وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ \* إِنْ رَبِّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (سورة الأنعام: ١١٥ - ١١٨)

لقد بين الله ﷻ في هذه الآيات وغيرها وبوضوح تام أنه فيما يتعلق بالتمييز بين الحق والباطل، والحكم بين الصدق والكذب فلا أهمية للكثرة العددية إطلاقاً، بل تكون الأكثرية في معظم الأحيان على الخطأ. وهذا ما نلاحظ أنه لو اتبع الإنسان الأغلبية لضلَّ في غالب الأحيان. فمن الخطأ الفادح اعتبار الأمر حقاً بناءً على الكثرة

العددية فقط، بل هناك طرق أخرى للتمييز بين الحق والباطل. الأمر الأخير الذي قُدِّم بكل قوة في البيان الأبيض المزعوم الذي نشرته حكومة باكستان هو اعتزازهم على كثرتهم العددية. فأعلنوا في العالم بكل فخر أنهم يشكلون الأكثرية العددية ضد الأحمديَّة في الشعب وفي البرلمان أيضاً، وأن الأمر لا يقتصر على الأكثرية فقط بل إن الشعب كله قد أجمع ضدها، والقضية التي كانت عالقة منذ مائة عام قد حلَّها مجلس الشعب بالإجماع، فلا حاجة إلى دليل آخر بعد ذلك على كون الأحمديَّة كاذبة.

### الأكثرية والسواد الأعظم

الواقع أن إجماع العلماء أو الشعب على أمر ليس أبداً ذلك السواد الأعظم الذي ذكره سيدنا ومولانا محمد ﷺ. فالعلماء الكبار والصلحاء الأسلاف، بدءاً من سيدنا علي ﷺ إلى يومنا هذا، ما زالوا يصرحون بوضوح تام أنه فيما يتعلق بالسواد الأعظم الذي ذكره النبي ﷺ فلا يعني أنه لو سلكت الأغلبية من الشعب أو العلماء مسلوكاً واحداً لشكلت السواد الأعظم ولاعتبر قولهم صائباً في كل الأحوال. بل صرح سيدنا علي ﷺ بعكس ذلك وقال ما معناه: إذا كنتَ وحيداً وكنتَ على الحق فإنك أحق بالاتباع، ورأي الأكثرية في هذه

الحالة مرفوضٌ.

وهناك كثير من الصلحاء الأسلاف. بمن فيهم الإمام الرازي، والإمام ابن تيمية، والإمام ابن القيم وغيرهم من العلماء الربانيين الذين بحثوا في هذه القضية وصرحوا بأنه لا أهمية للأكثرية العددية للتمييز بين الحق والباطل، ويقولون بوضوح تام: إن الشخص الوحيد الذي يكون على الحق أحق أن يُسمى بالسواد الأعظم، ولا سواد أعظم دونه. لذا فقول معارضينا: بما أنهم يشكلون الأكثرية العددية والجماعة الأحمديَّة أقلية قليلة لذا فقد تم الإجماع العظيم الذي يدعمه الإسلام، ليس قولاً صحيحاً إطلاقاً.

### قرار البرلمان ليس وثيقة شرعية

هناك مقتبسات كثيرة في هذا الصدد ولكنني أترك بعضها جانباً خوفاً التطويل وسوف أقرأ لكم بعضها منها فقط. ولكنني أود أن أذكر للقراء الكرام أن هناك "بياناً أبيض آخر" أيضاً نشرته الحكومة نفسها عن البرلمان الذي يعتزون به اليوم ويقدمون قراره كوثيقة شرعية. فلا بد أن نرى أيضاً رأي الحكومة الحالية عن الأكثرية من أعضاء البرلمان الذين يُعتبر قرارهم وثيقة شرعية.

فلو صادفتم قراءة قصص سلوكهم في "البيان الأبيض" المنشور عنهم لانتابتكم



حيرة لا مزيد عليها. إنني سوف أقسم هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام، أوله يخص رئيس الوزراء آنذاك ذوالفقار علي بوتو وبعضاً من الوزراء الكبار، ويتناول أعضاء البرلمان آنذاك اسماً اسماً، ثم يذكر سلوكهم ومكانتهم الدينية وأخلاقهم وتصرفاتهم الشخصية.

وما أبشعه وما أفظعه من بيان عن الذين يُعاد إليهم اليوم "الفضل العظيم" لتكفير الأحمدين. وحالتهم الدينية كما بينتها الحكومة - التي نشرت البيان الأبيض المزعوم ضد الأحمديّة - أمر لا أقدر على بيان تفاصيله أمامكم لأنه يحتوي على أمور يندي بقرآتها جبين الإنسان حياءً وخجلاً، فلا يسعه إلا أن يلغي القراءة، ولكنني مضطر لتقديم بعض النماذج منها.

### تصرفات منحلة

لا أريد الخوض في تفصيل الأمور التي وردت واحدة بعد أخرى في "البيان" مصحوبة بذكر أسماء أصحابها، لأن هناك كثيرين منهم على قيد الحياة، فلو ذكرت على الملأ أسماءهم والأمور التي تُسبت إليهم لكننت من الذين يوافقون على نشر ذلك البيان، في حين إنني أخالف رأي الحكومة في هذا الأمر مبدئياً، ولا أوافق على أن تشوّه الحكومة - أية كانت - سمعة مواطنيها بشكل من الأشكال. لو كان المتربعون

على زمام الأمور يملكون شيئاً من الخلق والقيم الإنسانية لكان الأجدر بهم - بدلاً مما فعلوا - أن يحاكموا الذين يحسبونهم مجرمين في المحاكم المكشوفة، ثم كان الأحرى بهم أن يقدموا للملأ حصيلة تحقيق المحاكم. مما لا شك فيه أن القرارات التي تتخذها المحاكم تحت ضغط الحكام أيضاً تفقد مصداقيتها أحياناً غير أن هذا هو الطريق الأنسب الذي يمكن أن يقبله العالم المتحضر بشكل من الأشكال. أما لو بدأ المتربعون على زمام الحكومة بتشويه سمعة مواطنيهم والصاق التهم البذيئة بهم بدلاً من عرضهم على المحاكم فلا أقبل هذا المبدأ لذا لا أستطيع أن أقرأ هذه القائمة والتهم الموجهة إلى كل واحد منهم اسماً اسماً. ولكنني أخبركم أن السيد كوثر نيازي (الوزير الأسبق للأوقاف والشؤون الدينية والحج والرفاهية العامة) يحتل رأس هذه القائمة علاوة على السيد ذوالفقار علي بوتو رئيس الوزراء السابق. ثم يليهما السيد ممتاز بوتو وهو ابن عمّ ذوالفقار علي بوتو ولا يزال على قيد الحياة. ويليهما السيد مصطفى كهر ويحتل مكانة بارزة بين الأسماء الواردة في القائمة. ثم ذكر اسمُ السيد صادق حسين القرشي بصورة جلية أيضاً. ويليه نصر الله خان ختاك، وعبد الوحيد كتير، وجام صادق علي. هذه قائمة أولئك الذين

ذُكرت أسماؤهم مقرونة بتهم شنيعة وفضيحة جدا. في حين كان الطريق الأنسب والأدعى للشرف والوقار أن تطرق الحكومة أبواب المحكمة وتقيم عليهم الدعاوى فيها ثم تنفذ حكمها فيهم. هذا حقها، أما لصاق التهم فمن شيم أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة فيحاولون إخماد نيران غضبهم عن طريق البهتان والطعن. على أية حال فيما يتعلق بالحكومة الحالية فإنها على ثقة كاملة أن أعضاء البرلمان أثناء فترة عام ١٩٧٤م كانوا خبثاء وقدرين للغاية ولا يحق لهم أن يمثلوا الإسلام إطلافاً.

### أعمال الأكثرية المزعومة

فيما يتعلق بـ "حزب الشعب" الذي كان يحظى بالأغلبية الساحقة في البرلمان آنذاك فما يذكره البيان الحكومي عن تصرفات الوزراء المنتمين إليه - من أعضاء البرلمان الإقليمي كانوا أو المركزي - لجدير بالسماع إن جاز التعبير. وبما أنهم لم يذكروا اسم أي شخص في هذه القائمة لذا لا أرى بأساً في بيان هذه الأمور. والتهم التي ألصقوها بهم هي من الشناعة بحيث تستوجب - حسب الشريعة الإسلامية - تنفيذ حدّ ثمانين جلدة على الأقل على المتهمين، لأن الحكومة لو كانت عاقدة العزم على تنفيذ الشريعة الإسلامية كقانون الدولة في باكستان

نشرها هكذا على الملأ دون مبرر. أما نحن فلا علاقة لنا بهذه الأمور ومصادر معلومات القائلين بها، كل ما أنوي بيانه هو المكانة الشرعية ومصداقيتها - حسب رأي معاندينا- لأعضاء البرلمان الذين كفروا الأحمديّة والذين تعتر الحكومة بهم اليوم أنهم حلوا قضية عالقة منذ مائة عام على حد قولهم.

ثم لا يقتصر الأمر على ذلك بل يقول متهمهم بأنهم السفاكون للدماء اليرئة ويساعدون القاتلين السفاكين أيضا... منهم من يساعد القاتلين بكل

خاص هو مهزّبٌ خطير". (المرجع السابق ص ١٨٣) وقالوا عن شخص آخر: "...العلاقات الجنسية الحرة دون وازع وراذع تعكس بكل وضوح سلوكه منذ فترة شبابه بأنه يتقدم إلى الشذوذ الجنسي بسرعة متناهية. يتزوج بكل وقاحة ثم يطلق زوجته ويتركهن للجلوس في سوق الدعارة".

يجدر الانتباه إلى أنه بيان نشرته الحكومة لتشويه سمعة مواطنيها واستخدمت فيه لسانا سليطا ولغة بذيئة للغاية. ولا شك أن تصرف الحكومة هذا مؤسف جدا ومنحط عن القيم الأخلاقية. إذ إن

لكان من واجبها أن تنفذها على نفسها قبل غيرها. فإذا ألصقت بشخص التهم التي ألصقت في بيان الحكومة بأعضاء البرلمان السابق ثم لم يؤت عليها بأربعة شهداء، ولم يتم إثبات التهمة برفع القضية في المحكمة لوجب في ظل الحكومة الإسلامية تنفيذ حدّ ثمانين جلدة على المتهمين. على أية حال فالحالة الدينية لأعضاء "حزب الشعب" حسب رأي الحكومة هي كالاتي: جاء في البيان الحكومي عن أحد أعضاء البرلمان:

"...إنه مدمنٌ على الخمر والجنس، كما هو متعود حسب معلوماتنا على... أيضا (ذكروا هنا كلمة سيئة جدا لا أستطيع التفوه بها). وأثناء عودته مع الوفد الرسمي طلب من المضيفة في الطائرة زجاجتين من الخمر (الوسكي)، وعندما قدمت المضيفة الزجاجتين بدأ يغازلها وحاول اغتصابها ولكنها وبختته... (البيان الأبيض، عهد حكومة بوتو ج ٣، ص ١٨٢) هذه حالة الزعماء الكبار من أعضاء البرلمان الذين أصدروا فتوى التكفير ضد الأحمديين والتي يقدمها المعارضون أمام العالم اليوم بكل اعتزاز وتفاخر. ثم يقولون عن عضو آخر:

"...لقد كدّس الثروة بطرق غير مشروعة بعد انتخابات عام ١٩٧٠م. والشخص الذي يعتمد عليه بشكل

## ” هذه حالة الزعماء الكبار من أعضاء البرلمان الذين أصدروا فتوى التكفير ضد الأحمديين والتي يقدمها المعارضون أمام العالم اليوم بكل اعتزاز وتفاخر. “

ما في وسعه، ويأمر بإلغاء القضايا المرفوعة ضدهم في المحاكم. ويقولون أيضاً عنهم: إنهم يساعدون للحصول على الرخصة للأسلحة غير المشروعة. وينهبون أموال الفقراء عن طريق إقامة محاكم خاصة، ويسلبون أموال الأراامل واليتامى، ويأخذون من التجار والمقاولين أموالا هائلة كإتاوة، وينجزون لهم أموراً غير مشروعة. يشربون الخمر، يملكون عقلية إجرامية،

القول عن السيدات المطلقات بأنه يُسرّهن ليصبحن زينة سوق الدعارة قول بذيء وفاحش وإهانة بشعة للغاية للسيدات الباكستانيات وتهمة قدرة عليهن. لو كانت هناك حكومة إسلامية فعلاً في البلاد لعُوقب أصحاب هذه التهم الوقحة بتنفيذ حدّ ثمانين جلدة فيهم. من الواضح - بغض النظر عن حقيقة الأمر - أنه لو لم يقتنع أصحاب هذه التهم البذيئة بصدقها لما



وإنهم قراصنة".

إذن هذه هي أعمالهم التي ذكرتها بالإيجاز. وهي صورة أغلبية أعضاء الحزب الحاكم آنذاك "حزب الشعب" التي رسمت في البيان الحكومي.

### أعمال حزب المعارضة

أما فيما يتعلق بحزب المعارضة فقد يظن البعض أنهم براء من هذه التصرفات الشائنة. ولكن الحكومة الحالية ترى أنهم أيضا كانوا سيئين مثل غيرهم من أعضاء "حزب الشعب" الحاكم آنذاك. فقد ورد في "البيان الأبيض" الذي نحن بصدده بعض النماذج لسلوك حزب المعارضة أيضا. فجاء في البيان الحكومي عن أحدهم:

"... إنه متعود على التباهي والزهو، كان يزعم نفسه نذاً وحيلاً لرئيس الوزراء. إنه لشخص غير مبال للمبادئ والقيم الأخلاقية، وفاقد الحياء تماماً. وبسبب شح المثقفين المؤهلين والبارعين في مجتمعنا - لسوء الحظ - نال على المستوى القومي أهمية أكبر من كفاءته". (البيان الأبيض، عهد حكومة بوتو، ص ١٨٣)

لقد سمعتم من قبل حالة أعضاء الحزب الحاكم الذين يشكلون الأكثرية في ذلك البرلمان، أما الأقلية أي حزب المعارضة، فيقولون إنه لا يوجد بينهم أي رجل شريف، وبما أن الشرفاء شبه منعدمين

لذا فقد برز الأوباشُ والرعاع على المستوى القومي. ثم يقدمون نموذجاً آخر عن حياة أحدهم ويقولون:

"... لا يتحمل أن يمارس عليه أحدُ الحكم والسلطة، فإن هذا يمثل عقاباً لطبيعته العدوانية والتمردة، ويصبح إنذار الخطر له. إنه متهمٌ بالتورط في الفسوق والعلاقات الجنسية الشاذة".

ثم يوردون ذكرَ عضوٍ آخر من المعارضة ويقولون:

"يعاني من الحالة المادية المتردية، طمّاع، تعود على التباهي، وحبّ الشهرة الرخيصة، له علاقات جنسية مع..." (المرجع السابق ص ١٨٥)

يستغرب المرء بقراءة هذه اللغة، إذ إنها ليست لغة شيخ متعصب عادي. لقد

تعودنا على سماع مثل هذه اللغة من المشائخ، ولكن هذه لغة ممثلي الحكومة في بيان نشرته الحكومة بخاتمها. فمن هنا يمكننا أن نعرفوا أهمية مثل هذه البيانات الحكومية - بما فيها "البيان الأبيض" المزعوم - والحالة الأخلاقية لناشريها. كما يمكننا أن نعرفوا معاييرهم ومدى اهتمامهم بالشرع المتين، وكيف يعيرون به حسب رغباتهم!! يتساءل المرء مستغرباً ما الذي جرى لأعضاء الحكومة؟ إذ يعتبرون من ناحية أعضاء البرلمان هؤلاء خبثاء وذوي سلوك سيئ لهذه الدرجة ويعلمون عن بداءة تصرفاتهم في العالم

كله، ومن ناحية ثانية يعترضون بقراراتهم ويقولون إن الله ﷻ وفقهم لحل قضية عالقة منذ مائة عام، وإنجاز مهمة شرعية عظيمة لم يقدر العلماء الكبار على إيجاد حل مناسب لها.

ثم يقولون عن عضو آخر من المعارضة:

"... يُظنُّ أنه قتل أناساً كثيرين لأنفه الأمور... حصل على الرخص التجارية لنفسه ولغيره عن طريق رجال موثوق بهم لديه، هو مهربٌ ومساعدٌ للمهربين، متورط في نشاطات غير مشروعة مع مسؤولي قسم الضرائب. (أقول: ومع ذلك لم تحرك الحكومة ساكناً ضده أو ضد مسؤولي قسم الضرائب)، مدمنٌ على الشذوذ الجنسي بصورة واضحة".

لقد أُلصقوا تهماً هي من الكثرة والقدارة بحيث ترك الإنسان مشدوهاً حيراناً. لا شك أن البرلمان يمثل المواطنين كلهم، وإذا كانت هذه هي حالة أعضاء البرلمان التي أُعلنت في العالم كله على دقات الطبول، فهل يبقى - والحالة هذه - للبلد وأهله أي اعتبار أو احترام في العالم؟ ويمكن أن تدرّكوا بذلك سلوك الحكومة الحالية أيضا التي تقدّم اليوم أمام الناس قراراً هؤلاء بكل اعتزاز وتفاخر، ونسيت أو تناست ما قالته بالأمس القريب ونشرته عنهم في العالم في بيانها الأبيض. ولا ينتهي الأمر هنا بل قيل أيضاً:

كنتُ كاذبًا فيما اتهمتُك به، ولكن أريد أن أعرف كيف تمكنت من إخفاء كيسك عن المفتشين إذ لم يجدوا له أي أثر؟ فأجابته الإمام - رحمه الله - قائلاً: لقد أودعته البحر. فسأل الرجلُ مستغرباً ولم فعلت ذلك؟ فقال الإمام: بما إنني أجمع أقوال النبي ﷺ وأدونها، فكرهت أن تُنسب إليّ الخيانة ولو كذباً وافترأً، فيقال إن مدون أقوال النبي ﷺ ارتكب خيانة. أما القطع النقدي فلا أهمية لها عندي.

هؤلاء كانوا عشاقاً صادقين لمحمد ﷺ والإسلام إذ لم يعيروا أي اهتمام للأموال التي كانوا قد ادخروها بعرق الجبين طيلة حياتهم. لقد أودع الإمام البخاري البحر كل ما كان قد كسبه طول حياته، ولكن لم يرض بأن توغر إلى النبي ﷺ وأحاديثه إصبع الطاعنين. ولم يعط أحداً فرصةً للطعن في خادم النبي ﷺ ولو كذباً وزوراً. (يتبع)

أم لا، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: الذين ألصقوا بهم تلك التهم البشعة المذكورة أعلاه، كيف يجوز لهم اعتبار قرارهم إجماعاً؟ كان الأجدد بهم أن يخلعوا من انتمائهم إلى النبي ﷺ وكان حرياً بهم أن يتلقوا درس الغيرة من الإمام البخاري - رحمه الله - ولكنهم للأسف الشديد ما درسوا مبادئ الأخلاق ولا الحياء.

رؤي عن الإمام البخاري - رحمه الله - أنه كان في سفر ومعه كيس يحتوي على قطع نقدية كثيرة. فعلم أحد ركاب السفينة بذلك فما لبث أن صرخ بأعلى صوته أن كيسه المليء بالقطع النقدية قد سُرق. فما كان من الربان إلا أن أمر بتفتيش جميع الركاب. ولكن المفتشين لم يقفوا للكيس على أثر حتى عند الإمام البخاري. وعندما هدأت الأمور توجه المتهم الكاذب إلى الإمام البخاري قائلاً: أنا أعلم أنني

"بعضهم كانوا على صلوات وثيقة مع القوى الخارجية، وكانوا متورطين في النشاطات الهدامة، يتآمرون ضد الدولة، إنهم انتهازيون، وشاربو الخمر".

فهذه كيفية إجماعهم القومي، هذه هي حالة أكثرتهم التي تصبغ بها رجال الحكومة وأعضاء المعارضة على حد سواء. مما يعني أن بعضهم مثل بعض تماماً ولا فرق بينهم إطلاقاً، أو كما يقال في المثل الشعبي في القارة الهندية: إنهم "أحجار من كيس واحد" غير أنهم سمو هذا الكيس إجماعاً، ثم سمو هذا "الإجماع العظيم" بالسواد الأعظم حسب زعمهم. ولا نملك هنا إلا أن نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

#### أسوة عشاق النبي ﷺ

لا أريد أن أناقش فيما إذا كان كل ما قالته الحكومة في هذا الصدد صحيحاً

حجّ هارون الرشيد ثم شَخَّصَ بعد الحج إلى المدينة وأراد أن يرى مالك بن أنس، الذي سمع عن علمه ونبوغه الكثير. فأرسل يستقدمه. فقال مالك للرسول: قل لأمير المؤمنين: إن طالب العلم يسعى إليه.. أما العلم فلا يسعى إلى أحد. وأذعن الخليفة وزار مالكا في داره، ولكنه أمر أن يخلى المجلس من الناس. فأبى مالك إلا أن يظل الناس كما كانوا، وقال: إذا منع العلم عن العامة فلا خير فيه للخاصة!